جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

شعبة التاريخ

الاستعمار الأوربي في إفريقيا، والمقاومة الإفريقية للاستعمار

محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء

تقديم الدكتور سليماني يوسف

الموسم الجامعي 2020/ 2021

المحور الأول: الاستعمار الأوربي في إفريقيا.

أولا: التوغل الأوربي في إفريقيا

إن الفترة التي جاءت بعد تجارة الرقيق في إفريقيا هي فترة اهتمام أوربا بالقارة الإفريقية، وقد تميز هذا الاهتمام بالنشاط الدبلوماسي الذي قام به قناصل الدول الأوربية، وسعيهم إلى تقسيم إفريقيا إلى مناطق نفوذ، وقد اسفر هذا النشاط في نهاية الأمر إلى خضوع إفريقيا إلى الاستعمار الأوربي، واعتبرت حركة الكشوفات الجغرافية في إفريقيا التي بدأت في القرن الخامس عشر بداية التوغل إلى دواخل إفريقيا عن طريق كل من اسبانيا والبرتغال، لكن توغلهما اقتصر على مناطق قريبة من الساحل كأنغولا، وساحل غينيا، وبقي الأمر على حاله حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر أين حلت بريطانيا وفرنسا محل البرتغال واسبانيا، حيث واصلا عملية التوغل إلى دواخل القارة، والسؤال المطروح هو: لماذا تأخر التوغل الأوربي إلى الداخل حتى هذه الفترة.

أسباب التأخر:

-. المناطق الداخلية في إفريقيا كانت عبارة عن أحراش وغابات تكثر فيها الأمراض والأوبئة، وغالبا ما كانت تتسبب في موت العديد من الرحالة، لذلك اكتفوا بالسواحل فقط دون التوغل للمناطق الداخلية.

- كل من فرنسا وبريطانيا وهولندا وباقي البلدان الإفريقية الأخرى كانوا معظمهم منصرفون إلى تدعيم وجودهم في أوربا من جهة، وفي المستعمرات التابعة لهم في كل من الأراضي الجديدة ونيوزلندا، واستراليا، والهند من جهة أخرى.

- حالة الفوضى التي كانت تعيشها أوربا والتي أخرت تحقيق الوحدات الوطنية لكثير من الدول فيها.

- قوة الممالك الوثنية الإفريقية مثل الأشانتي، واليوربا، الكونغو، المونوموتابا، وغيرها من الممالك الأخرى، وسيطرتها على الساحل.

- تراجع قوة كل من اسبانيا والبرتغال باعتبارهما السباقتان إلى إفريقيا بسبب الحروب الداخلية التي عرفتهما.

التوغل البريطاني في غرب

عندما أقدمت بريطانيا على إلغاء تجارة العبيد سنة 1808 كانت تملك في ساحل غرب إفريقيا ثلاث مناطق نفوذ تابعة لها تمثلت في كل من منطقة التاج الجديدة بسيراليون، والتي كان يبلغ عدد سكانها حوالي 4000 نسمة معظمهم من العبيد المحررين، ومنطقة أخرى تمثلت

في بعض الحصون بغامبيا، والمنطقة الثالثة في ساحل الذهب (غانا)، وتمثلت في بعض الحصون فقط، وكان لهذه المناطق الثلاث قيمة كبيرة جدا، حيث كانت ممر لانتقال تجارة الرقيق، وفي نفس الوقت هي مداخل لبيع سلعهم.

لكن العائق الوحيد الذي جعل بريطانيا تكتفي حتى هذه الفترة بهذه المناطق الثلاث هو عداء الممالك الداخلية والقريبة من الساحل، وخصوصا مملكة الأشانتي التي كانت دائما تهدد الوجود البريطاني من الداخل، وهو ما أرغمها إلى جانب هولندا والدنمارك على عقد اتفاقيات معها بهدف فرض سيطرتها على الشعوب الساحلية، ولكن ذلك لم يدم طويلا عندما حلت شركة التجار البريطانيين عام 1821 بقيادة 'ماكرثي' ودخل في حرب ضد الأشانتي ابتداءا من عام 1824، وما بين 1862 و1830 بدأت الأشانتي تفقد سيطرتها على أجزاء كبيرة من الساحل، وبدأ نفوذها يتقلص إلى الداخل كثيرا، وهو ما سمح للبريطانيين ابتداء من 1830 بالتوغل نحو المناطق الداخلية مستغلين عداء الأشانتي للزعماء المحليين، فعملت على عقد عدة اتفاقيات مع هؤلاء الزعماء المحليين الذين رحبوا بالفكرة، وبذلك تأشيرة الدخول كانت قد منحت للبريطانيين.

واتضح ذلك جليا في الاتفاقيات التي وقعتها كل الأقاليم الواقعة خلف ساحل الذهب عام 1844، والتي تشجع حكام هذه المناطق بأن يوقعوا على الاعلانات الدستورية التي تنظم السلطة التشريعية غير الرسمية التي أسسها 'جورج ماكلين'، والهدف من ذلك هو ترويض الأفارقة على اتخاذ أنظمة الحكم والقوانين البريطانية في ادارة شؤونهم تمهيدا لبسط الحماية عليهم.

وفي الفترة ما بين 1844- 1864 وقّعت كل أقاليم ساحل الذهب اتفاقيات مع الحكومة البريطانية تمنح حق الحماية على هذه المناطق، وبذلك تكون مختلفة عن مستعمرة التاج، أو حصون غامبيا.

ظم الداهومي ولايغوس 1850- 1861: عملت الحكومة البريطانية إلى الجنوب من منطقة ساحل الذهب على شراء الحصون التابعة للدنمارك، وبالخصوص حصون الداهومي بالبنين؛ أما لايغوس فقد استغلت بريطانيا الصراع الحاصل في السلطة الحاكمة بين كل من 'أكينوي، وابن أخيه 'كوسوكو' المدعم من طرف التجار البرازيليين، وراحت تعزز من وجودها بمساعدة 'أكينوي' في الحكم إلى أن تم استبعاده وأصبحوا هم من يشرفون على المنطقة.

وبذلك أصبح التواجد البريطاني في كل منطقة خليج غينيا، وحتى إلى الداخل ساعدتها في ذلك عملية وقف تجارة الرقيق التي أثرت على نشاط معظم الدول الأوربية الأخرى.

التوغل البريطاني في شرق إفريقيا: دارت أول سفينة بريطانية حول رأس الرجاء الصالح سنة 1580 وفي سنة 1606 دخلت أول سفينة بريطانية إلى زنجبار، ولكن امتداد بريطانيا نحو المناطق الداخلية لشرق إفريقيا تأخر إلى غاية سنة 1841 عندما تأسست أول قنصلية لها في زنجبار، ومنها بدأت أولى توغلاتها نحو الداخل انطلاقا من سواحل تنجانيقا إلى تابورة وأوجيجي حتى بحيرة تنجانيقا ومملكة بوغندة عام 1870 معتمدةً بالدرجة الأولى على نشاط الجمعيات التبشيرية البروتستنتية.

التوغل الفرنسي في إفريفيا:

كان لفرنسا في عهد تجارة الرقيق عدة قلاع وحصون في سواحل غرب إفريقيا أنشأها التجار الفرنسيين، ولكن بدخولها الحرب النابليونية 1795- 1814م وقعت تلك الحصون بيد بريطانيا التي استغلتها حتى نهاية الحرب الألمانية الفرنسية عام 1870، اين أعادت بريطانيا تلك الحصون إلى فرنسا التي بدأت توثق اشرافها على تلك المراكز المتمثلة في كل من 'قلعة البريدا'، و'سانت لويس (لوي)، و'جزيرة غوري'.

استغلت فرنسا في توغلاتها تلك الحروب التي كانت قائمة بين المحليين (الحركات الجهادية في السنغال ومالي وغينيا) لعقد الاتفاقيات التجارية التي تمنح لفرنسا حق بيع الأسلحة في هذه المنطقة.

وفي سنة 1845 عُين أول حاكم فرنسي على منطقة غرب إفريقيا وبالخصوص في غرب السنغال تمثل في شخص الجنرال 'فيدرب' الذي سرعان ما اتجه إلى تدعيم مركزه في السنغال، ومد نفوذ دولته إلى الداخل.

وفي الفترة ما بين 1850- 1870 توقفت مرة أخرى التوغلات الفرنسية في غرب إفريقيا بسبب الحرب الألمانية الفرنسية، ولكن بعد عام 1871 ستعود فرنسا إلى المنطقة وتعوض خسائرها التي لحقت بها في أوربا وخاصة إقليمي الألزاس واللورين، ومن المدن التي استولت عليها بعد عام 1871 هي مدينة باماكو، والجزء الأعلى من نهر النيجر، ولما وصلت إلى هذه النقطة عقدت عن طريق حاكمها الكابتن 'بورنيه' اتفاقية مع الشيخو أحمدو الذي كان يستولي على المنطقة الممتدة بين نهر النيجر ونهر السنغال، ووقعت معاهدة وضعت بلاد هذا الملك تحت الحماية الفرنسية.

أما في منطقة خليج غينيا فكانت فرنسا في الفترة الممتدة من 1838 – 1842 قد عقدت عن طريق ضابط فرنسي يدعى 'بويه ويلامي' اتفاقيات مع الحكام الإفريقيين خصوصا مع حاكم منطقة رأس بالماس (Cap Palmas) بليبيريا، وبسام الكبرى، ومنطقة واسيني بساحل العاج، كما وقّع اتفاقا مع حاكم بوني (Bonny) الواقعة في الغابون، وفي عام 1858

وقِع اتفاقا بين بريطانيا وفرنسا تنازلت بمقتضاه فرنسا إلى بريطانيا عن حصنها في البريدا بغمبيا على شريطة أن تتخلى بريطانيا بمقتضاها عن حقوقها التجارية في الساحل القريب من حصن الغوري بالسنغال.